مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق
اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6844
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق

الاستاذ المساعد الدكتور
ستار جبار علاي (*)

المقدمة:

من بين المفردات التي اثارت جدلا واسعا في الادب السياسي الاستراتيجي،هي مفردة الاستراتيجية. ولعل السبب في ذلك يعود الى كثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة.ولهذا يعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على اكثر من معنى واحد.

وتعبير الاستراتيجية (STRATEGY) مشتق اصلا من الكلمة اليونانية(STRATO)بمعنى جيش او حشد ومن مشتقات هذه الكلمة(STRATEGO)والتي تعني فن القيادة. ومن مشتقاتها ايضا(STRATAGEM)، والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو.

واذا كان تعبير الاستراتيجية (STRATEGY)قد اشتق اصلا من الكلمة اليونانية(STRATEGOS)وتعني فن القيادة،فان استخداماتها المعاصرة قد تعددت وشملت العديد من الميادين،فقد يوصف موقع دولة بانه استراتيجي، وقد يوصف قرار سياسي او اقتصادي مهم بانه استراتيجي.كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الاسلحة المتطورة، كما توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بانها استراتيجية، واخيرا، فقد يوصف نمط من التفكير او الدراسات المتخصصة بانه تفكير استراتيجي او دراسات استراتيجية.

فالاستراتيجية،تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما اذا كانت سياسية او اقتصادية اواجتماعية اوعسكرية.وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية او الاجتماعية التي تحكم المجتمع.

وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية،يمكن تعريفها بالقول،ان الاستراتيجية هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة،في اطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها،بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب.

في ضوء ما تقدم تفترض الدراسة ان هناك مؤسسات عدة مؤثرة وفاعلة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق ،وان حالة التباين في دور هذه المؤسسات لا ينفي حقيقة وجود بعض المؤسسات الفاعلة بشكل واضح،وهو ماتحاول الدراسة بيانه بشكل مفصل.

(*) المبحث الاول مطبوعة قلم الدراسات الامريكية في عملية رسم الاستراتيجية جامعة بغداد.

عند دراسة الاستراتيجية الامريكية،تبرز ملاحظتان اساسيتان تسترعيان الانتباه، الاولى هي،

التعديل النوعي في الجدل الاستراتيجي الذي صيغت في ضوئه الاستراتيجية الامريكية، وعقيدتها العسكرية ابان الحرب الباردة،والتي كانت متاثرة بالكم الهائل لترسانة الاسلحة النووية. فالفكر الاستراتيجي العسكري الامريكي،يبدو اليوم غير منشغل كثيرا بفروض حروب تستخدم فيها الاسلحة النووية، بقدر ما اخذ الاهتمام يتركز على انماط من الحروب تدار باسلحة تقليدية تنطوي على قدر عال من الكفاية التكنومعلوماتية. ويعود هذا التحول في نمط التفكير الى تراجع جدلية الحرب النووية. وتكييف القوى الدولية الفاعلة لعقيدتها السياسية وتوجهاتها الايديولوجية بما يتوافق مع حقائق مرحلة مابعد الحرب الباردة.

الملاحظة الثانية هي، ان الاستراتيجية الامريكية، ورغم تغيَر توازنات القوى في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة انفرادا" متميزا،فان هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلا واضحا ونزوعا قويا الى تبني اسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية اذا ما تعرضت مصالحها الحيوية الى الخطر. بمعنى اخر ان السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الامريكي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، او استخدامها فعلا،اذا ما تحول التهديد الى اسلوب عمل، او طريقة في التعامل لانزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية،او عند تعرضها لتهديدات جدية[1].

١- دور مؤسسة الرئاسة.

لقد عدت الولايات المتحدة تقليديا معرضة للهجوم بواسطة اسلحة نووية تتولى ايصالها انظمة يمكن تحديدها ويطلقها عدوَ محدد بوضوح.وفي ايلول (سبتمبر)٢٠٠١، فوجئت الولايات المتحدة بطبيعة الطرف المهاجم،ووجهة الهجوم والوسائل التي استخدمت فيه.وخلال العام٢٠٠٢، اصبح ممكنا رؤية الملامح الاولى للكيفية التي اثرت بها الصدمة الناجمة عن هذه الهجمات في السياسة الامنية للقوة العظمى الوحيدة الباقية في العالم.

وبالرغم من ان السياسة الامنية الامريكية كانت تعيش مرحلة تحول قبل ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، الا ان الصدمة الناجمة عن هذه الهجمات اضافت بعدا جديدا .فقد واجهت الولايات المتحدة تهديدا جديدا ومتغيرا،في حين وجدت الدارة الامريكية نفسها من دون فكرة شاملة او خطة عملية لحماية الوطن الامريكي من اي هجمات ارهابية جديدة.

وجرت قوننة الرد الامريكي على الحاجة الى سياسة امنية جديدة في ثلاث وثائق نشرت في العام٢٠٠٢، وهي (استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية)، و(الاستراتيجية القومية لامن الوطن)، و(الاستراتيجية القومية لمكافحة اسلحة الدمار الشامل).وهذه الوثائق الثلاث تحدد مختلف اوجه الجواب الامريكي الذي يفترض ان يحشد ادوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية(على الصعيدين المحلي والدولي)،ضمن برنامج اجمالي لتعزيز الامن الامريكي[2].

لم تختلف القضايا التي هيمنت خلال السنة الاولى من ولاية بوش على المناقشات بشان الاستراتيجية والاصلاح العسكري مثل الحاجة الى دفاع ضد هجمات بواسطة الصواريخ البالستية وجدواها. لكن الرد العسكري على الهجمات الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ايلول (سبتمبر)٢٠٠١،وقبل كل شي مجرى العمليات العسكرية في افغانستان والدروس المستخلصة منها، غطيا بسرعة على انجاز (المراجعة الدفاعية كل اربع سنوات) في العام٢٠٠١، و(مراجعة الوضعية النووية) اللتين كان الكونغرس الامريكي قد طلب اجراءهما.واصبح التركيز متمحورا حول كيف يمكن

[1] عبدالقادر محمد فهمي.المدخل الى دراسة الاستراتيجية.دار الرقيم للنشر والتوزيع.بغداد.الطبعة الاولى.٢٠٠٥.ص٣٢٢

[2] ايان انطوني واليسون ج.ك.بايلز وشانون ن.كايل وزدزيسلو لاتشوفسكي.النظام الاطلس- اوربي والامن العالمي.التسلح ونزع السلاح والامن الدولي.الكتاب السنوي٢٠٠٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.كانون الثاني(يناير)٢٠٠٤.ص١٣١-١٣٢.

للولايات المتحدة اولا استخدام القوة لهزيمة الارهابيين والانظمة التي ترعاها.وثانيا،حول سبل تكييف القوات الامريكية على افضل وجه لتمكينها من تنفيذ عمليات استخدام القوة المطلوبة[1].

كما اوضح الرئيس بوش،لم يكن المقصود من الحرب على الارهاب الاكتفاء بشنها على منفذي الهجمات ضد الولايات المتحدة او ان يكون نطاق العمليات العسكرية محدود بافغانستان،بل شنها على الارهابيين ورعاتهم في مختلف انحاء العالم.ووفقا لما اسماه نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني بـ (مبدأ بوش)،(سينظر الى اي نظام يأوي ارهابيين او يدعمهم على انه معاد للولايات المتحدة)،حيث اكدت استراتيجية الامن القومي الجديدة على الاستباق ،اي استخدام القوة استباقا لخطر امتلاك دول معادية او مجموعات ارهابية اسلحة دمار شامل .فهذه الوثيقة تعلن انه(على مدى قرون اعترف القانون الدولي بانه لايفترض ان تواجه اي امة هجوما قبل ان يتاح لها قانونيا اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن نفسها في مواجهة القوى التي تمثل بالنسبة اليها مصدر خطر هجوم وشيك...علينا ان نكيف مفهوم التهديد المباشر مع قدرات واهداف خصوم اليوم).في الواقع ،فان الاستراتيجية الجديدة تشمل توسيع مفهوم الاستباق التقليدي ليتضمن الحرب الوقائية والتي يمكن بموجبها استخدام القوة حتى في حال عدم وجود دليل على قرب وقوع هجوم،لضمان عدم تنامي اي تهديد جدي للولايات المتحدة من اسلحة الدمار الشامل مع الوقت.

ويشكل تركيز ادارة بوش الصريح على المحافظة على التفوق العسكري الامريكي،احدى سمات تفكيرها الاستراتيجي .فكما جرى وصفها في (استراتيجية الامن القومي)،فان هذه المهمة تشمل بناء دفاعات (لايمكن تحديها)والمحافظة عليها.فالهدف المعلن للقوات الامريكية هو ان تكون (قوية كفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قواتهم العسكرية على امل تخطي قوة الولايات المتحدة او التعادل معها)[2].

وتحركت ادارة بوش لمراجعة الوسائل التي قد تمكن الولايات المتحدة من تقليص قابليتها للتعرض لهجمات مفاجئة.وعين الرئيس توم ريدج في منصب جديد هو مستشار لشؤون الامن الداخلي ضمن المكتب التنفيذي ،وبعد فترة قصيرة انشاء مكتب الامن الداخلي ومجلس امن المواطن ضمن البيت الابيض لدعم ريدج في اداء مهمته.واوكلت الى الوزارة الجديدة مهمة تطوير استراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة من اي تهديدات او هجمات ارهابية،وتنسيق جميع النشاطات المتعلقة بهذه المهمة مع السلطة التنفيذية.وبدأالبيت الابيض ايضا باعداد اصلاح اكثر جوهرية لاعادة هيكلة الذراع التنفيذي وتقويتها[3].

ولعل اهم مايميز دور مؤسسة الرئاسة انه لاتخلو اية ادارة من الادارات الامريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها لنمط من مبادئ العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة،وهذا مابرز واضحا في عهد ترومان عندما تبنت الادارة الامريكية استراتيجية الاحتواء،وفي عهد الرئيس ايزنهاور تبنت الادارة الامريكية استراتيجية الانتقام الشامل،وفي عهد كندي كانت هناك استراتيجية الاستجابة المرنة،وفي عهد جونسون تبنت الادارة الامريكية استراتيجية التدمير المؤكد،اما في عهد نكسون كانت هناك استراتيجية العامودين او الحرب بالوكالة،وتبنى كارتر بعد ذلك استراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع،وفي عهد ريغان تبنت الادارة استراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي ،وصولا الى ادارة الرئيس بوش الاب التي رفعت شعار النظام الدولي الجديد واستراتيجية تكييف بقية الدول الكبرى والاقليمية مع الواقع الدولي الجديد،وفي عهد الرئيس كلينتون كانت هناك استراتيجية الاحتواء المزدوج لبعض الانظمة التي ترى

[1] ايان انطواني واليسون ج.ك.بايلز وشانون ن. كايل وزدز ميسلوفسكي. مصدر سابق،١٣٣.
[2] المصدر نفسه.ص١٣٤- ١٣٥.
[3] المصدر نفسه.ص١٤٠.

فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالها،وفي عهد الرئيس بوش الابن تبنت الادارة الامريكية استراتيجية الضربة الوقائية او الدفاع الوقائي ومحاربة الارهاب[١].

لقد اعلن الرئيس بوش بعض اولوياته في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني(يناير)٢٠٠٣،وقد خص العراق بالكثير من التركيز ولدعم القرار الذي اتخذه بالفعل لغزو العراق جمع الرئيس القاعدة والحكومة العراقية معا.وفي بعض الاحيان في الاشهر السابقة للحرب مع العراق،تسللت الى خطاب ادارة بوش نبرة تحتفي بالانتصار.اذ فاخر المخططون للحرب بشان (الصدمة والرهبة) اللتين يمكن ان تحدثهما القوة العسكرية الامريكية .وتوقع نائب الرئيس تشيني ان يتم الترحيب بقواتنا(كمحررين).وتحدثت كوندوليزا رايس عن الخطة الامريكية لتحويل الشرق الاوسط باكمله.وخلال هذه الاشهر،نجحت الادارة في تعبئة دعم العديد من الامريكيين[٢].

وتجاهل رموز الادارة العديد من البدائل،وردوا بان هجمات ١١ايلول جعلت المعايير التقليدية للحرب العادلة شيئا من الماضي.واثاروا احتمال حدوث تعاون بين صدام حسين والقاعدة،وان صدام في موقع يمكنه من تزويد الارهابيين باسلحة رهيبة.وحتى اذا لم تستطع الولايات المتحدة ان تثبت بان العراق يمد يد العون الى القاعدة،فان ذلك لايعني بان العراق لايساعد القاعدة.ويؤكد ذلك دونالد رامسفيلد(ان غياب الدليل ليس دليلا على الغياب).وكانت هذه المقولات كافية لكسب تاييد الجماعات المسيحية واليهودية المحافظة[٣].

وبالرغم من الدور البارز الذي يلعبه الرئيس الامريكي بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة الامريكية .وهذا ما اكده الدستور الامريكي في مواد عديدة،اذ يستطيع بموجب هذه السلطة اصدار الاوامر باستخدام القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج حدود البلاد.

الا ان دور الرئيس يواجه بقيد مهم هو ان حق اعلان الحرب حصرا في الكونغرس الامريكي، وان كان هذا لم يمنع بعض الرؤساء من شن حروب غير معلنة،متجاوزين في ذلك الدستور والمثال الابرز هنا هي الحرب الفيتنامية في العام١٩٦٤[٤].

٢- دور الكونغرس الامريكي

اكد الدستور الامريكي ان الرئيس ملزم بان يقدم الى الكونغرس من وقت لاخر معلومات عن حالة الاتحاد،كما يقدم توصيات عن الاجراءات التي يعتقد انها ضرورية،وفي اوقات الحرب يدعو الكونغرس للانعقاد بمجلسيه او احدهما لدورة استثنائية ،واذا حدث مايدعو للحرب يوجه الرئيس (رسالة حرب الى الكونغرس)، وبعد ان يقتنع الكونغرس بالاسباب المتضمنة في رسالة الرئيس، يصدر قرار مشترك باعلان حالة الحرب ،وذلك بعد التصويت عليه ويشترط حصوله على الاغلبية المطلوبة (٣/٢) من الحاضرين في مجلسي الكونغرس (الشيوخ والنواب)[٥].

الا ان الوقائع ابرزت بشكل واضح ان الكونغرس الامريكي تنازل طواعية للرئيس بحكم التقاليد عن ادارة وتنفيذ السياسة الخارجية،الا ان مؤشرات عودة الكونغرس الى استعادة سيطرته على العلاقات الخارجية برزت واضحة في اعقاب حرب فيتنام،ونجح في اقرار قانون سلطات الحرب في العام ١٩٧٣،رغم اعتراض الرئيس نيكسون،وقد حد القانون من سلطات الرئيس في الابقاء على قوات امريكية مقاتلة خارج حدود البلاد لآجال غير محددة.بل اضحى بامكان الكونغرس ان يصوت فيما يتعلق

---

[١] عبدالقادر محمد فهمي.مصدر سابق.ص٣٢٣.

[٢] مادلين اولبرايت وبيل ودوورد.الجبروت والجبار.ترجمة عمر الايوبي.الدار العربية للعلوم.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص١٤٨-١٤٩.

[٣] المصدر نفسه.ص١٥٧.

[٤] عبد الخالق شامل محمد.عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية ،انموذج العراق٢٠٠٣.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.٢٠٠٥.ص١٧.

[٥] المصدر نفسه.ص١٧- ١٨.

بعودة هذه القوات بعد ستين يوما ،مع مهلة مدتها ثلاثون يوما اخرى لاتمام انسحابها ومع ذلك لم يستخدم الكونغرس السلطات المخولة له بمقتضى هذا القانون ويشترط هذا القانون على الرئيس ايضا ان يتشاور مع الكونغرس عند بدء اية عمليات هجومية وهذا ما فعله الرئيس بوش الاب قبل اندلاع القتال في حرب الخليج في العام١٩٩١،اذ قدمت الادارة مشروعي قرارين من قبل الرئيس بوش الاب الى مجلس النواب ومجلس الشيوخ يقضيان باستخدام القوة وقد تم التصويت على مشروع القرار في مجلس النواب وحصل على ٢٥٠صوتا ضد١٨٣ صوتا ،بينما صوت لصالح قرار الادارة المقدم الى مجلس الشيوخ ٥٢صوتا ضد ٤٧ صوتا،بعد ان سعت ادارة الرئيس بوش لإصدار مثل هكذا قرار ولم تركز على حل الأزمة بالوسائل السلمية.

وبذلك اعطى الكونغرس الضوء الاخضر لادارة الرئيس بوش الاب باستخدام القوة العسكرية بصفة رسمية،مع ان الراي العام الامريكي كان بالضد من استخدام القوة ،وفقا للاستفتاء الذي اجراه معهد جالوب في تشرين الثاني١٩٩٠،والذي بين ان٧٥% من الشعب الامريكي يؤيدون الدبلوماسية في حل. وهذا ما اوضح بشكل جلي ان الولايات المتحدة لاتؤمن كثيرا بالدبلوماسية فالقوة كامنة لحل جميع الازمات،وان الضعفاء وحدهم يعتمدون على الدبلوماسية.ومايزال الكونغرس يتمتع بسلطات ذات اهمية في عملية السياسة الخارجية والدفاعية[1].

تطورت الحملة الامريكية ضد العراق بالتوازي مع التركيز على هذه النقاط السياسية العريضة، ابتداء بخطاب الرئيس بوش في ١٣اذار(مارس)٢٠٠٢،لكنها اكتسبت زخما اكبر بعد اكتمال عملية تغيير النظام في افغانستان رسميا في حزيران (يونيو)٢٠٠٢.والتهم الرئيسة الموجهة الى صدام حسين في العام٢٠٠٣،هي عدم توقفه عن السعي الى تطوير اسلحة نووية،وبيولوجية ،وكيميائية،ووسائل ايصالها،في تحد لقرار مجلس الامن الدولي رقم٦٨٧ الذي صدر بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١ والعديد من القرارات الاخرى.

وزعمت الولايات المتحدة ايضا انه لايمكن في حالة العراق الاعتماد على وسائل الردع المستخدمة تقليديا في مواجهة الخصوم النوويين المحتملين.وانسجاما مع الاولويات الجديدة المعلنة للولايات المتحدة ووثائق سياستها،سعى بوش الى الحصول على موافقة مجلسي النواب والشيوخ، وحصل عليها في ٢و١٠تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٢،لاستخدام القوة العسكرية الامريكية عند الضرورة لتدمير هذه القدرات العراقية ومنع اعادة احيائها[2].

وبالرغم من ان الرئيس جورج بوش الابن اتبع خطوات والده ذاتها في التحرك ضد العراق، ولكن هذه المرة بتحالف دولي اقل ،ووسط معارضة دولية واسعة،الا انه اصر على اسقاط النظام في العراق بحجة البحث عن اسلحة دمار شامل،وكان الرئيس ومستشاروه من المحافظين الجدد قد اتخذوا قرار الحرب قبل الحصول على موافقة الكونغرس بالبدء بالعمليات ،مبررا تلك الحرب على العراق باستكمال الحرب على الارهاب،ومستندا الى موافقة مسبقة صدرت من الكونغرس في العام١٩٩٨ تحت اسم قانون تحرير العراق.

واليوم ثمة شك اكبر في مدى استعداد الكونغرس لقطع الامدادات عن الحرب.اذ ان معظم الناس في الولايات المتحدة (بما فيهم معظم الجنود) يعتقدون بان الحرب في العراق خاسرة سلفا، بالرغم من محاولات الرئيس بوش قلب الراي العام الامريكي بخصوص هذه الحرب،ويشعر الديمقراطيون في الكونغرس بالاغراء، وخاصة مع بقاء القليل من الوقت قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، لترك بوش يتلوى في الريح بدلا من تحمل العبء السياسي الناتج عن خيانة الجنود الامريكيين في الميدان .

---

[1] ياسين محمد العيثاوي.الكونغرس والنظام السياسي الامريكي.دار اسامة للنشر والتوزيع.عمان.٢٠٠٧.ص١٥٧-١٦٩.

[2] ايان انطوني واليسون ج.ك.بايلز وشانون ن.كايل وزدزيسلولاتشوفسكي.مصدر سابق. ص١٤٢.

وتبقى الحقيقة التي يعلم بها الجميع ان الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط تتعلق بالنفط فقط،ولكن ماذا يعني ذلك بالضبط؟ قد تكون هذه النقطة هي المكان الامثل للانطلاق منه.

٣- دور وزارة الخارجية

ان وزير الخارجية يعد الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في مجال السياسة الخارجية. لذلك فان تنفيذ السياسة الخارجية عملية تتطلب أشخاصا محترفين أكثر كفاية وقدرة من السياسيين او الهواة على التعامل مع الدول الأخرى ، ويأتي وزير الخارجية في مقدمة هؤلاء الدبلوماسيين الذين تقول النصوص القديمة (إنهم وحدهم الذين يمكنهم القيام بدور الوسطاء في العلاقات مع العالم الخارجي. وقد اتفقت الآراء حول أهمية وزير الخارجية في السياسة الخارجية ، اذ رأى هارولد نيكولسون ، صاحب كتاب الدبلوماسية (بانه المرغوب فيه ان يتولى الشؤون الخارجية لدولة كبرى أشخاص متخصصون في الحقل الدبلوماسي وبالتالي ضرورة عدم الخلط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية) ، وهو نفس ما ذهب إليه ليون نويل ، كاتب ودبلوماسي فرنسي سابق، (انه ليس هناك مبرر على الإطلاق لان تخضع الدبلوماسية في أية مرحلة من مراحلها لنقد او رقابة القوى العاملة او رقابة وزير الصحة او وزير الأشغال او المواصلات ، لان ذلك سوف يؤدي إلى الخلط بين الصلاحيات والمسؤوليات ، ومن شأنه ان يثير مناقشات سطحية ، كما انه سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بالسرية التي لا بد من توافرها لضمان نجاح العمل الدبلوماسي)[١].

وتنطبق نفس الموصفات على دور كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس جورج بوش الابن في مدة رئاسته الأولى، فعلى الرغم من كل الميزات التي يتمتع بها كولن باول كونه رجلاً براغماتياً له خبرة طويلة في المجال العسكري لاسيما وانه واكب حروب الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب فيتنام والى حد الآن، فضلاً عن امتلاكه ثقة كبيرة بنفسه وكونه يمتلك القدرة على حل المشكلات المعقدة وتميزه بقدرة على توقع الجدالات والحجج ، فهو مفكر يتميز بالبراعة ومقدرة على عرض أفكاره، ويتمتع بانضباط ذاتي ومهارات في القيادة فلا ريب أن كولن باول استطاع بكل صفاته التي يمتلكها وخبرته من التأثير على رئيس لا يتمتع بأي من المزايا التي يمتلكها هو، ولكن بالمقابل من غير المحتمل أن يثير أي شيء من هذا خشية او رهبة ذوي تجربة مشابهة مثل تشيني ورامسفليد وبالتأكيد كونداليزا رايس التي كانت تشغل منصب مستشارة مجلس الأمن القومي الأمريكي عندما كان هو وزيراً للخارجية، وربما يعود السبب إلى كون باول ينتمي إلى الجيل الأقدم من السياسيين، ومن ثم ونتيجة الصعوبات في التوفيق بين الآراء فيما بينهم والتي أضعفت كولن باول وأوصلته إلى حالة من الإحباط في العام الأخير من إدارة بوش الأولى وأصبح غير قادر على الاستمرار وأداؤه ضعف الى درجة جعلته يترك هذا الموقع من خلال طلبه أن يعفى من منصبه ومن ثم تم الاستعانة بكونداليزا رايس . وهو أمر إن دل على شيء فانه يدل على البعد الأمني لهذه الوزارة حالياً، لاسيما وأنها الأكثر تحصيلاً في فريق الرئيس فهي شخصية تتمتع بقدر كبير من الخبرة والعلم والأمن. فبعد دورها الكبير في الحملة الانتخابية لبوش عندما كانت المستشار الأساسي له للسياسة الخارجية وفي اختيار المستشارين المقربين من الرئيس بوش والذين لعبوا دوراً بارزاً في الإدارة الأمريكية نفسها، شغلت في الولاية الأولى منصب مستشارة الأمن القومي، وتم الاستعانة بها في الولاية الثانية لتولي وزارة الخارجية ولقد كان لطبيعة علاقتها بالرئيس والتي تتسم بالكثير من الثقة المتبادلة إذ عُرف عنها بأنها من أهم حافظي أسراره وربما يعود ذلك لكونها شخصية أمنية بامتياز حتى أنها أصبحت في المركز الثالث في التسلسل بعد الرئيس ونائبه في رسم سياسة الدولة وخصوصاً ما سمي "عقيدة بوش" المثيرة للجدل في التحرك استباقاً ضد الدول التي يعتقد أنها تشكل خطراً على الولايات المتحدة، علماً أنها لم تكن المرة الأولى التي ينتقل فيها مستشار الأمن القومي إلى وزارة الخارجية، كما

[١] مارسيل ميرل.سوسيولوجيا العلاقات الدولية.ترجمة حسن نافعة.دار المستقبل العربي.القاهرة.ص٣٢٨.

رأينا في حالة هنري كيسنجر مثلاً، ويمكن أن يعود السبب إلى أن انتقال هؤلاء الأشخاص يكون اعتماداً على خلفيتهم في الجانب الأمني، وربما كان السبب هنا يكمن في لعب المسألة العسكرية دوراً بارزاً في التأثير على رسم السياسة الخارجية الأمريكية في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"[1].

في إطار برنامج الحملة الانتخابية الأولى للرئيس بوش ، نستطيع ان نلمس تصور كونداليزا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة والتي تعتقد أنها يجب أن تنطلق من مبادئ أساسية هي[2]:

-بناء قوة عسكرية مؤهلة لضمان استمرارية التفوق الأمريكي .
-الحسم الصارم مع الأنظمة "المارقة" المتمردة على الشرعية الدولية.
-بناء علاقات مقبولة ومتوازنة مع روسيا والصين .
-إطلاق يد الرئيس في اتخاذ القرارات التي يقتضيها الدور الريادي للولايات المتحدة في العالم.

وترى رايس أن التحدي المطروح على أمريكا هو إعادة صياغة النظام الدولي وفق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، باستغلال الفرصة السانحة التي وفرتها المرحلة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة، على اساس أن إدارة كلنتون قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة الإنسانية أو فكرة المجموعة الدولية، في حين يتعين إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية، على اساس أن تركيز الولايات المتحدة على مصالحها الذاتية يؤدي عملياً إلى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية في العالم، فهي تعتقد أن القيم الأمريكية هي قيم كونية، ولا شك أن نشرها وتوطيدها أسهل عندما تكون موازين القوى الدولية في صالح من يؤمن بها (أي الولايات المتحدة نفسها). وتخلص رايس في تحليلها المسهب للعلاقة مع القوى الدولية التقليدية (الصاعدة) إلى أن السياسة الخارجية للإدارة الجمهورية يجب أن تكون أممية مفتوحة على الخارج، بيد أن خلفيتها المرجعية هي الوعي بالمصلحة القومية الأمريكية والدفاع عنها. وهذا التصور يحمل ضمنياً مؤشرات التغير الذي حصل بالرؤية الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ على الأقل في ثلاث نقاط أساسية هي:

١. تكريس أولوية المصلحة القومية الأمريكية على التزامات الولايات المتحدة الخارجية وعلى مقتضيات الشراكة الدولية .
٢. التحرر من فكرة الشرعية الدولية بصفتها من موروثات الحرب الباردة ، ومقيدة بتوازناتها التي لم تعد قائمة.
٣. تحميل الولايات المتحدة أمانة التغيير الديمقراطي في العالم بصفته من متطلبات المصلحة القومية الأمريكية.

إن رايس صاحبة الشخصية الأمنية اليوم هي صاحبة الشخصية الدبلوماسية الأولى في أمريكا فهي تحاول المزج إلى حد كبير ما بين النموذج المثالي في السياسة الخارجية والنموذج الواقعي، فهناك محاولة للمزج بين القوة والدبلوماسية..فهي لا تستطيع أن تتخلى عن اتجاهاتها الصدامية، لكن لا تستطيع أن تعتمد على هذه الاتجاهات وحدها، ليس فقط بسبب النتائج الفعلية للحرب على العراق على الأرض الآن، ولكن لان "منطقة الشرق الأوسط" التي تعطيها السياسة الخارجية الأمريكية الأولوية الأولى هي منطقة شديدة التعقيد ولا يسهل تحقيق الأهداف فيها عن طريق الصدام وخصوصاً عندما يكون الهدف كبيراً بحجم تغيير هذه المنطقة لتصبح منطقة ديمقراطية، وهذه مسألة لا يمكن الاعتماد على الصدام فقط لتحقيقها وقد ظهرت حالة الصدام في الحالة العراقية وقد تبين أن إسقاط النظام الذي كان قائماً لا يعني تلقائياً قيام نظام ديمقراطي، وكمثال على هذا المزج الذي لم يستقر لحد الآن هي لما تحدثت عن الأهداف الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط تقول (إن لنا رؤية مثالية لكن نسعى إلى

[1] لمى مضر الامارة.دور وزارة الخارجية الامريكية في عملية صنع القرار .مجلة العلوم السياسية.العدد٣٥.تموز- كانون الاول٢٠٠٧.ص٢٠٤-٢٠٨.

[2] ولد اباه.عصر كوندي...بوابة الخروج من صدمة سبتمبر.جريدة الشرق الاوسط.العدد٩٥٣٦.بتاريخ٢٠٠٥/١/٦.

تحقيقها بأساليب واقعية). بيد أن ما يميز أسلوب رايس هو كونها تضمن هذه المبادئ قاموس العلاقات الدبلوماسية بلغته المألوفة المقبولة..متجنبة الصياغات النظرية الراديكالية خصوصاً ما يتعلق منها بالاعتبارات الدينية الثقافية، فرغم أنها تدعم فكر التيار المحافظ بأطروحاتها السياسية إلا أنها تحافظ على آليات وثوابت الدبلوماسية من خلال الجمع المرن بين النزوع القيمي والمسلك البراغماتي، ففي الشرق الأوسط ورغم أنها تتبنى مقاربة بوش في تغيير الأوضاع السياسية ونشر الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، فإنها مستعدة للتعامل بواقعية حذرة مع التوازنات الداخلية القائمة في البلدان العربية، محذرة من اثر التغيير الجذري على المصالح القومية الأمريكية ذاتها. ورغم أنها من أكثر عناصر الإدارة الأمريكية دعماً لإسرائيل وقرباً من مواقف الرئيس بوش التي تتسم بالتطرف ، إلا أنها تؤكد بصراحة أن امن إسرائيل لا يتحقق إلا بحل ناجح للمسألة الفلسطينية من خلال خيار الدولة المستقلة .

وقد ادت وزارة الخارجية دورا مهما في تسويق اهداف الادارة، في العام٢٠٠١، قدم كولن باول، وزير الخارجية الامريكية انذاك، موجزا دقيقا للوضع.فقال عند اشارته الى العقوبات (لقد نجحت بصراحة). ولاحظ ان صدام (لم يطور اي قدرة كبيرة فيما يتعلق باسلحة الدمار الشامل. وهو غير قادر على عرض قدرته امام جيرانه. لذا فان سياساتنا قد قوت امن جيران العراق في الواقع، وهذه هي السياسات التي سنحافظ عليها). غير ان باول لم يتكهن كم من الوقت ستستمر هذه السياسات. ففي اوائل العام ٢٠٠٢، كان الرئيس بوش قد قرر التخلي عنها والاعداد للغزو بدلا من ذلك[١].

الا ان هناك أسباب عدة تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية الأمريكية في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية[٢]:

١. كون الرؤساء يتصرفون باستمرار وكأنهم وزراء خارجية أيضا، الرؤساء الطموحون يريدون احتكار تسيير الشؤون الخارجية، والأكثر من ذلك، كما ذكر الدبلوماسي السابق جورج بول (أن السمعة السيئة التي لحقت بوزارة الخارجية من عدة جهات ناتجة جزئياً من حقيقة أنها كانت لفترة طويلة كبش الفداء لكل فشل في السياسة الخارجية بينما ادعى الرؤساء النجاح لأنفسهم دائماً ، فانه من الأمور التقليدية أن يعلن البيت الأبيض كل الأحداث السياسية الخارجية السعيدة ، بينما يترك الأخبار السيئة لكي تعلنها وزارة الخارجية)
٢. وبشأن العديد من الموظفين العامين والمعلقين والمطلعين فان وزارة الخارجية اصبحت مرادفاً لحالة "الخمول" البيروقراطي ، وذلك لانعدام الابداع ومقاومتها للتغير في سياساتها وممارساتها التقليدية . وقد وصف دين راسك وهو يتأمل السنوات التي كان فيها وزيراً للخارجية في ادارتي كنيدي وجونسون بيروقراطية السياسة الخارجية بانها كانت تتجنب تحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكناً ، وخصوصاً تلك التي تتطلب الابتكار في العلاقات الخارجية الامريكية،وعادةً ما ينظر اليهم بانهم "يعيشون بالضرورة حالة من عدم المرونة النسبية في عالمهم المؤلف من القوانين والاحكام والانظمة والاسبقيات مع الميل للالتزام الحرفي بها ، بينما تفرض الظروف الدقيقة في كثير من الاحيان كما يرى البيت الابيض حساسية خاصة في التفسير والتنفيذ .
٣. غالباً ما توجه الانتقادات الى وزارة الخارجية لانها تنحو الى مكافأة الالتزام وتقبل النظام وانعدام التخطيط.
٤. ان موظفي السلك الدبلوماسي يميلون الى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق التي تظهر في العالم.

[١] مادلين اولبرايت وبيل ودوورد.مصدر سابق.ص١٥٦.
[٢] لمى مضر الامارة.مصدر سابق.ص٢١١.

ان كل ما تقدم يوضح سعة المهام التي تقوم بها وزارة الخارجية وتداخلها، ويبرر ذلك سعة وتداخل علاقات الولايات المتحدة بمختلف بقاع العالم سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى الثنائي للدول المنفردة، وبطبيعة الحال فان هذه العلاقات تتضمن قضايا سياسية وامنية واقتصادية وثقافية وانسانية، ولعل في هذا ما يسبب بعض الارباك الذي نرى السياسة الخارجية الامريكية تقع فريسة له عند تعاملها مع قضايا وشؤون محددة، وقد يرجع ذلك الى تقاطع او تداخل التحليلات المهيئة لصانع القرار لاتخاذ القرار بشأن القضية المعنية، ويمكننا بهذا المجال ايراد موقف الولايات المتحدة من القضية العراقية التي تأرجحت بين قناعة وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، وكان الإرباك واضحاً في النهج الذي كان يتخذ حيالها (الاحتواء المزدوج، والاحتواء المتمايز، والعقوبات الذكية وانتهاء بالحرب المباشرة والاحتلال الفعلي) لذلك نلاحظ إرباكاً في اتخاذ القرار وموقف وزارة الخارجية وموقف مجلس الأمن القومي.

٤- دور المؤسسات الاخرى

الى جانب كل المؤسسات الى ذكرت سابقاً نجد ان هناك مجموعة اخرى تؤدي دورا لايقل اهمية عن المؤسسات البارزة في الولايات المتحدة الامريكية التي يطلق عليها البعض المؤسسات المساعدة في اتخاذ قرار الحرب.

وتحتل وزارة الدفاع (البنتاغون) مكانة خاصة داخل اجهزة صناعة القرار الامريكي،فهي المسؤولة عن الشؤون المتعلقة بامن البلاد جميعها ويرأسها وزير مدني يخضع لسلطة الرئيس مباشرة،ويعد وزير الدفاع مساعدا للرئيس الامريكي في كلها الوسائل المتعلقة بالدفاع والامن القومي وتتولى هيئة الاركان العامة المشتركة تقديم المشورة العسكرية لرئيس الدولة،وكثيرا مايشترك رئيس هيئة الاركان العامة المشتركة مع صانعي القرار السياسي الخارجي الامريكي.

والملاحظ ان الكثير من الخبراء والمستشارين في وزارة الدفاع والبيت الابيض هم من اليمين المتطرف (المحافظين الجدد) الذين ينظرون الى السياسة الخارجية في اطار استعمال القوة،ونجحوا في اشعال نيران الحرب ضد العراق ،وكان لهم دور كبير في دفع الرئيس بوش الابن الى اتخاذ قرار الحرب دون الحصول على تفويض من الامم المتحدة[١].

والواقع ان عملية احتلال العراق كانت بدفع وتخطيط من تيار المحافظين الجدد الذي يتمركز في وزارة الدفاع والذي يسعى الى القضاء على مصادر الخطر المحتملة التي قد تهدد المصالح الامريكية والدول الحليفة لها في المنطقة.ويعتقد هذا التيار ان عصر الهيمنة الامريكية يجب ان لاتحده قيود الاعراف الدولية ولاكوابح المؤسسات العالمية في سعيه لتحديد اسس التعامل ومعايير السلوك الدولي.وهنا ايضا شكل العراق فرصة سانحة مؤاتية تحرر الولايات المتحدة من قيود الامم المتحدة[٢].

ولهذا نجد ان هذا الفريق الذي يرأسه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد هو الذي وضع الاستراتيجية الامنية في العراق والى جانبه الجنرالان جون ابي زيد قائد القيادة المركزية،والجنرال جورج كيسي قائد القوات الامريكية في العراق التي عرفت باستراتيجية الاستنزاف ونقل المسؤلية ،أي الاستنزاف البشري والمادي لحركات التمرد الى مستوى يمكن التعامل معه من قبل قوات الامن العراقية التي يجري تدريبها وتجهيزها على التوازي مع عمليات الاستنزاف التي تنفذها القوات الامريكية في صورة هجمات انتقائية ضد معاقل حركات التمرد.وهي الاستراتيجية التي عبر عنها رامسفيلد بقوله:(عند نقطة معينة،المتمردون العراقيون سوف يرهقون من حصيلة القتل في صفوفهم،وسوف تكون لدينا قوات امن عراقية كافية ومدربة تمكن العراقيين من تولي مسؤلية ادارة شؤون بلدهم،وعندئذ،سنكون قادرين على خفض قوات التحالف).

[١] عبد الخالق شامل محمد.مصدر سابق.ص٣٤- ٣٥.
[٢] ياسين العيثاوي.مصدر سابق.ص١٧٢-١٧٣.

الا ان هذه الاستراتيجية لم تحقق النتائج المتوقعة،بالرغم من دعم الرئيس بوش لها،وجاءت حصيلة النتائج الميدانية بفقدان أي بصيص امل في نجاح ما،حيث بدت قدرة التمرد- كحركة اجتماعية – على تجنيد مقاتلين جدد اكبر من قدرة التحالف على القتل والاسر.

لقد حققت الحرب احد اهدافها القيمة،بازاحة صدام حسين من السلطة. وتميز اداء الجيش الامريكي في العراق بالمهارة والشجاعة. غير ان ادارة البنتاغون للاحتلال كانت مأساة من الاخطاء، فقد انهار الوضع الامني منذ البداية، وولدت اعادة الاعمار الاقتصادي ميتة، وانبعثت رائحة محاباة الاقارب الكريهة من عملية التعاقد، ونفر نهج الادارة الاحادي الحلفاء، وارتفعت التكاليف الانسانية والمالية ارتفاعا كبيرا. علاوة على ذلك،كان يمكن استخدام اكثر من ٢٥٠مليار دولار لمحاربة القاعدة، او اعادة البناء بعد الكوارث الطبيعية،او لاغراض الضرورة لو لم يبتلعها العراق ،في غضون ذلك انتشر الجيش الامريكي، بما في ذلك حرسنا الوطني ووحدات الاحتياط، الى حد مفرط ينذر بالخطر[١].

الى جانب ذلك، تؤدي وكالة الامن القومي دورا مهما،اذ ترى مستشارة الامن القومي السابقة كوندليزا رايس ان السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة جمهورية يجب ان تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الاولويات الاساسية وهذه المهمة هي ضمان ان القوة الامريكية في ظل هذه الادارة يجب ان تتعامل بشكل حاسم مع خطر الانظمة المارقة التي تتخذ بازدياد اشكال الارهاب وتطوير اسلحة الدمار الشامل[٢].

كذلك تؤدي وكالة المخابرات المركزية(CIA) دورا مهما في توفير المعلومات المهمة والدقيقة والامنية الى الادارة الامريكية والتي تساعدها في اتخاذ القرارات الحاسمة في ظل الازمات وخاصة قرار الحرب.

وقد دعمت الوكالة المؤسسات السياسية الاخرى في قراراتها،اذ ساهم وجود رئيس الوكالة انذاك جورج تينت الى جانب وزير الخارجية انذاك كولن باول في تعزيز المزاعم التي عرضها باول في مجلس الامن،بان العراق يمتلك اسطولا من مختبرات الاسلحة البيولوجية المتحركة.وكانت شهادة قوية ومهمة الا انها كانت كاذبة دون ان يعلم باول بذلك.وسرعان ماتبين انه لاوجود لاسلحة الدمار الشامل[٣].

كان من الواضح ان اصداء دموية الحرب الجارية في العراق واستمرار النزيف الامريكي بشريا وماديا ومعنويا هناك،على خلفية عجز الادارة الامريكية الواضح عن تبرير هذا التردي او الاستمرار في ترديد ادعاءاتها باحراز تقدم في العراق ونجاح الديمقراطيين في توظيف العراق في حملتهم الانتخابية الناجحة التي قادتهم الى كونغرس ديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، هي عوامل دفعت البيت الابيض ليس فقط الى التخلي عن الرعاة الثلاثة الكبار للاستراتيجية الامنية الجارية في العراق (الاستنزاف ونقل المسؤلية) وهم وزير الدفاع رامسفيلد، الذي اعلن استقالته في ٨تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦، والجنرال ابي زيد الذي اعلن رغبته في التقاعد، والجنرال كيسي الذي تم تعيينه رئيسا لاركان الجيش.

وقبل اعلان الرئيس بوش عن استراتيجيته الامنية الجديدة في العراق في ١٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، وعلى خلفية الوضع المتدهور في العراق وارهاصات نجاح قادم شبه مؤكد للديمقراطيين. توضح ان هناك جدلا صاخبا في واشنطن حول ثلاث وجهات نظر متباينة بشان التعامل مع المعضلة الامريكية القائمة في العراق.

---

[١] مادلين اولبرايت وبيل ودوورد.مصدر سابق.ص١٥٩.
[٢] عبد الخالق شامل محمد .مصدر سابق.ص٣٦.
[٣] مادلين اولبرايت وبيل ودوورد.مصدر سابق.ص١٥٨.

الاولى:ويروج لها مجموعة المحافظين الجدد المتمركزين في الادارة الامريكية وبعض مراكز الابحاث الشهيرة،ومعهم السيناتور الجمهوري جون ماكين،المرشح الرئاسي في سباق البيت الابيض العام ٢٠٠٨، وتتلخص وجهة نظرهم في التحول عن استراتيجية فاشلة تعتمد تهيئة العراقيين لتولي شؤون امنهم بانفسهم،الى استراتيجية واعدة تتولى فيها القوات الامريكية تحقيق الامن بنفسها من خلال زيادة كبيرة في عددها،والتركيز على العاصمة بغداد،ثم الانطلاق منها فور تحقيق الامن بها الى باقي مناطق التوتر في العراق[١].

الثانية: كانت مضمون تقرير بيكر- هاملتون الصادر في ٦كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦، الذي اعترف بسوء الوضع في العراق والنتائج الوخيمة لما تم القيام به حتى الان، وتضمنت اقتراحين اساسيين لخروج امريكي مشرف من العراق بـ[٢]:

١ - تكثيف الجهود الدبلوماسية مع ايران وسوريا للوصول الى حل سياسي داخل العراق.
٢ - تحويل مهمة الجيش الامريكي من القتال الى انشطة التدريب والدعم للقوات العراقية ،مع سحب القوات الامريكية المقاتلة من العراق كافة في وقت مبكر من العام٢٠٠٨،عدا تلك الملحقة بقوات عراقية لاغراض التدريب والحماية.

الثالثة: كانت توصيات المؤسسة العسكرية الامريكية(البنتاجون) التي طرحتها لجنة شكلها رئيس الاركان الامريكي الجنرال بيترباس، حيث عرضت اللجنة ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع العراقي وهي:-

١ - زيادة كبيرة في القوات الامريكية هناك تزيد على ١٠٠الف جندي وادارة حملة ضد التمرد القائم بقوة امريكية تتجاوز ربع مليون جندي.
٢ - تقليص القوات الامريكية في العراق الى مستوى١٠٠الف جندي فقط،والوجود في العراق لفترة زمنية طويلة.
٣ - انسحاب سريع للقوات الامريكية من العراق خلال فترة لاتتجاوز ٦اشهر،وقد خلصت اللجنة الى التوصية بخيار وسط بين الخيارين الاول والثاني،حيث تطرح زيادة بمقدار٢٠- ٣٠الف جندي لفترة قصيرة بهدف وقف التدهور الامني والعنف الطائفي في العراق،يعقبها تقليص تدريجي للقوات الامريكية الى مستوى ١٠٠الف جندي فقط يمكنهم البقاء هناك لمدة٥-٧سنوات ويتم التركيز في المهمة على التدريب والاستشارة على حسب الادوار القتالية.

وامام هذه الاطروحات الثلاثة التي احتد الجدل حولها،وبفعل وقع تباينات سياسية عاتية وحادة في الداخل،وحقائق فشل واستنزاف واضح على الارض في العراق،لم يكن امام الرئيس ومعاونيه في البيت الابيض وفي وزارة الخارجية الامريكية الا تغيير النهج في العراق.

وتشير الملامح الاساسية للاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في العراق الى حقيقتين اساسيتين[٣]:

الاولى: انها جاءت متوافقة مع رؤية القائد العسكري للقوات الامريكية الجنرال ديفيد بترايوس،والتي طرحها بقوة في الدليل الامريكي الجديد للجيش الامريكي لمحاربة التمرد، والتركيز على انتشار الجنود الامريكيين في مناطق الخطر،رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبرى. والتاكيد على حد ادنى لكثافة القوات من اجل نجاح عمليات محاربة التمرد (٢٠ جنديا لكل الف نسمة من السكان.

---

[١] صفوت الزيات.تقييم الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة في العراق.السياسة الدولية.العدد١٦٨.ابريل٢٠٠٧.ص١٤٧.
[٢] المصدر نفسه.ص١٤٨.
[٣] صفوت الزيادت، مصدر سابق، ١٤٩.

الثانية: انها محاولة لتكرار النجاح الامريكي في مدينة تلعفر ومدن صغيرة اخرى،كما انها نموذج مطور لفكرة القرى الصغيرة الاستراتيجية STRATEGIC HAMLETالتي نفذتها العسكرية الامريكية في فيتنام.

ان هذه الاستراتيجية الامنية بتفاصيلها وملامحها تؤكد وبشكل واضح ان وزارة الدفاع الامريكية دون غيرها من الدوائر السياسية الامريكية هي التي لازالت ممسكة بادق تفاصيل الموقف في العراق ،وهي التي تضع الخطط الاستراتيجية في التعامل مع تطورات الموقف منذ احتلال العراق في العام٢٠٠٣، وان بدا الكونغرس في بعض الاحيان احدى الدوائر المؤثرة في التحركات الاستراتيجية الامريكية الا ان القول الفصل في ادق تفاصيل الموقف العراقي سيظل في يد القيادة العسكرية التي تجسد طموحات وتطلعات الادارة الامريكية التي يسيطر عليها المحافظون الجدد.

المبحث الثاني، العراق في الاستراتيجية الامريكية

يعود الاهتمام الامريكي بالعراق الى مرحلة مبكرة نسبيا،وتحديدا الى اوائل القرن الماضي الذي شهد صراعا شديدا بين القوى الدولية الرئيسة للهيمنة على منطقة الشرق الاوسط،خاصة على منابع بترولها الغنية،وتشير سلسلة رسائل متبادلة بين الحكومتين الامريكية والبريطانية الى رفض الولايات المتحدة لاتفاقية سان ريمو في العام١٩٢٠ بين بريطانيا وفرنسا اللتين تقاسمتا بموجبها الامتيازات البترولية وكان نتيجة ذلك ان كسبت الولايات المتحدة جولة مهمة في واحد من اهم الصراعات التي دارت على البترول شراسة في العصر الحديث،حيث حصلت الشركات الامريكية على حصة مساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات،الامر الذي اوجد لها موطىء قدم في العراق اصبح مرتكزا اساسيا في سياستها تجاه هذا البلد لعقود عديدة لاحقة[1].

و(ادى تنامي الخطر الاجنبي في العراق بعد قيام حلف بغداد١٩٥٥،الى انضاج الحركة الوطنية وتوجهها بجدية نحو تغيير النظام الملكي في العراق،وادرك الوطنيون ان بغداد اصبحت مركزا للتآمر على الاقطار العربية وخاصة سوريا،ووقف النظام الحاكم انذاك مع دول الحلف ضد مصر عندما اممت قناة السويس ١٩٥٦.وان حلف بغداد اصبح ضمانة لاسرائيل.

لقد ادت المنافسة بين الدولتين الكبيرتين الى تعميق فهم العراقيين لضرورة الاعتماد على النفس من اجل تخليص العراق من الحكم الملكي وحلف بغداد.وادت في الوقت ذاته الى قيام تقارب بين الاحزاب والقوى الوطنية...والتي كان لها اكبر الاثر في بث الوعي القومي والثوري بين الجماهير وتهيئتها لقبول فكرة)[2] ثورة ١٤تموز١٩٥٨.

وبالرغم من ان احد ابرز اهداف ثورة تموز١٩٥٨ كان الخروج من حلف بغداد ،وانتهاج سياسة محايدة بين المعسكرين الراسمالي والاشتراكي،فان العراق لم ينسحب من الحلف الا في ٢٤اذار١٩٥٩،وكانت عضويته مجمدة خلال الفترة السابقة للانسحاب فضلاً عن احتلال مقر الحلف من قبل القوات العسكرية في اليوم الاول للثورة ،ولم يعقد فيه اي اجتماع كما لم يدخله احد من اعضاء سكرتارية الحلف.

وخلال العام ١٩٥٩ اعلن العراق انسحابه من جميع الاتفاقات العسكرية المبرمة مع بريطانيا والولايات المتحدة وتم الغاء الاتفاقيات العسكرية الامريكية وبرنامج المساعدات المعقود في العام١٩٥٤ والاتفاق الاقتصادي في العام١٩٥٥.

---

[1] صلاح النصراوي.العراق في الاستراتيجية الامريكية..اي مشروع للدولة الجديدة.مجلة السياسة الدولية.العدد١٦٢.اكتوبر٢٠٠٥.ص٥٤.

[2] كوثر عباس الربيعي.تطور العلاقات العراقية الامريكية للفترة من ١٩٤٥- ١٩٥٨.سلسلة دراسات استراتيجية.العدد٦٩.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.بغداد٢٠٠٥.ص١٢٢- ١٢٣.

وردت الولايات المتحدة وحلفاؤها على هذه السياسة وحاولوا استغلال مصالحهم الاقتصادية الواسعة في العراق من اجل اعادة ارتباط العراق بالغرب.وذلك من خلال الشركات النفطية العاملة في العراق وتحريك التمرد الكردي في شمال العراق[1].

وكان الدور الذي قامت به الدبلوماسية الامريكية بقيادة هنري كيسنجر في توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وايران في العام١٩٧٥،اكبر دليل على الاهمية التي توليها الولايات المتحدة للدور الذي يقوم به العراق في استراتيجية الغرب المعادية للشيوعية في المنطقة.

وفي بداية الحرب ضد ايران ،يؤكد العديد من المراقبين ان كل ما اخذه العراق (من واشنطن ...هو دعاء اميركا له بان يتمكن من القضاء على الثورة الاسلامية في ايران. ولكن، بحلول العام١٩٨٣، عندما اصبح واضحا ان العراق كان في طريقه الى الهزيمة، ارسل الرئيس الامريكي رونالد ريغان مبعوثا خاصا، هو دونالد رامسفيلد، الى بغداد كي يعرض على صدام دعم امريكا له من خلال تقديم الاسلحة التقليدية وغير التقليدية...(و) بفضل كل المساعدة الامريكية لبغداد،انتهت الحرب العراقية الايرانية بالتعادل في العام١٩٨٨، لكن صدام حسين انهى تحالفه مع الولايات المتحدة، ربما دون ادراك منه،عندما غزا الكويت في اب من العام١٩٩٠)[2].

ادت الحرب العراقية – الايرانية وعودة العلاقات العراقية – الامريكية،الى تطور نظرة الولايات المتحدة الى دور العراق كقوة خليجية من خلال ظهور جملة عناصر رأت فيها الادارة الامريكية ان لها دورا مؤثرا في استراتيجيتها في المنطقة وهي[3]:

١ - امكانية تادية العراق لدور استراتيجي في المنطقة في المستقبل،اذ ظهر العراق كمرشح محتمل في السياسة الامريكية الرامية الى جعل الدول العربية او معظمها في حلف مع الغرب كجبهة تصدي للمخطط السوفيتي في الشرق الاوسط.
٢ - ادخال العراق في سياق المناطق التي تشملها قوات التدخل السريع في العام١٩٨٢،وقيام تعاون عسكري بين الطرفين يشمل تسهيلات بصورة عامة.
٣ - توقع واشنطن ان هناك خطة لانشاء صناعة عربية للاسلحة ،وهو ماعبر عنه القادة العرب في مناسبات عديدة بانه يجب عليهم امتلاك القدرة الانتاجية للاسلحة.
٤ - تطور علاقات العراق مع الدول الخليجية،واهم خط فاصل في ذلك كان على اثر اندلاع الثورة الايرانية وليس بداية الحرب مع ايران.

تكشف هذه النبذة التاريخية عن ان الاهتمام الامريكي بالعراق ارتبط بالبترول،يلي ذلك ابعاد العراق عن الخضوع للمد الشيوعي في مرحلة الحرب الباردة،ومن ثم منع العراق من ان يتحول الى خطر على الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة.ما يعنيه هذا ايضا هو ان تعامل امريكا مع الانظمة التي تعاقبت على العراق ظل لعقود طويلة محكوما بحدود سياسة(الاحتواء) المرتكزة على استراتيجية صيانة المصالح والنفوذ الامريكي في المنطقة، قبل ان تتغير الاحوال وتدرك ان هناك طموحات لاحدود لها للرئيس العراقي اراد منازعتها على تلك المصالح ويشاركها النفوذ في المنطقة.

ولم تؤد العقوبات الاقتصادية الامريكية الى اثر يذكر على النظام السياسي في العراق ،مما جعل العقوبات الكاسحة على مدى عشر سنوات تفشل في اسقاطه،رغم المحاولات الامريكية لاسقاطه[1].

---

[1] المصدر نفسه .ص١٢٧- ١٢٨.
[2] جوين دايار.الفوضى التي نظموها،الشرق الاوسط بعد العراق.ترجمة بسام شيحا.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص١٧.
[3] فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني.العلاقات العراقية – الامريكية مابين١٩٦٧-١٩٨٧.رسالة ماجستير (غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.١٩٨٨.ص١٧٦-١٧٩.

على هذه الخلفية جرت عملية غزو العراق ٢٠٠٣،الا ان العامل الاكثر اهمية الذي اسهم في الاسراع في شنها كان هجمات ١١ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،في وقت شهد تحولا جذريا في السياسة الخارجية الامريكية،دشنه تولي الرئيس بوش الابن السلطة مصحوبا بالمحافظين الجدد الذين بشروا ،حتى قبل توليهم الامور بقرن امريكي جديد يلوح فوق العالم وبسياسة ذات اجندة متشددة تجاه بعض الانظمة عموما والعراق تحديدا واحداث قطيعة نهائية مع سياسة الاحتواء التي تبنتها ادارة الرئيس بيل كلينتون في السنوات الثمان التي سبقتهم.وادت هذه الرؤية الى جعل العراق هدفا ضمن الحملة الدولية لمحاربة الارهاب التي شنتها منفردة،وفي اطار حرب استباقية دون انتظار لاجماع عالمي او شرعية دولية[٢].

الا (ان الخطأ الاكبر الذي ارتكبته قوات الاحتلال الامريكي هو اهمالها اصلاح البنية التحتية التي تدمرت في العراق خلال الغزو وما تبعه من اعمال سلب ونهب جماعية،فضلاً عن الاشياء المعطلة قبل الغزو،حتى يشعر العراقيون على الاقل ببعض التحسن الملموس في حياتهم.ففي حين ان صدام حسين نجح ،بعد خمسة اشهر فقط من نهاية حرب الخليج الاولى في العام١٩٩١،في اعادة شبكات التزود بالكهرباء في العراق الى ماكانت عليه قبل الحرب بالرغم من الدمار والعقوبات الساحقة،فلقد فشلت الولايات المتحدة،بعد خمسين شهرا من غزو العراق في العام٢٠٠٣،في القيام بمثل ماقام به صدام....بكلمات اخرى،ان وضع العراقيين اليوم- وفقا لاي معيار مادي- اسوا بكثير مما كانوا عليه في عهد صدام)[٣].

ومع تزايد ملامح الفشل في المشروع الامريكي في العراق برزت تحركات عديدة في شكل مشاريع مقترحة للخروج من المازق ،و يمكن ان نضع موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي، وبأغلبية (٧٥) صوتاً ضد (٢٣)، على مشروع قرار "غير ملزم" يعتمد خطة لتقسيم العراق، يعد مقدموها أنها " الحل الوحيد" لوضع حد لأعمال العنف التي تجتاح البلاد.ويقول مقدم المشروع السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن، المرشح في سباق الرئاسة إلى البيت الأبيض، إنه يقدم "حلا سياسيا في العراق، يمكن أن يسمح بانسحاب القوات الأمريكية..دون ترك البلاد في حالة من الفوضى".

وكان الشيخ الديموقراطي عن ولاية ديلاوير الأمريكية السناتور جوزيف بايدن، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، قد قاد الحملة داخل مجلس الشيوخ، وفي وسائل الإعلام الأمريكية، وفي اتصالات قام بها مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، لتمرير مشروع الكونفدرالية الضعيفة في العراق. وعلى الرغم من أن جوزيف بايدن رشح نفسه عن الحزب الديموقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠٠٨، فقد صوتت مع مشروعه لتقسيم العراق في مجلس الشيوخ منافسته الديموقراطية السيناتور هيلاري كلينتون، ولكن ليس منافسهما السناتور باراك أوباما الذي لم يصوت على القرار أصلاً. ومن المستبعد وفق محللي المشهد السياسي الأمريكي أن يتبنى الحزب الديموقراطي جوزيف بايدن مرشحاً رئاسياً له في ٢٠٠٨، سوى أن دوره في تمرير قرار تقسيم العراق علناً رشحه بقوة لأن يكون وزير الخارجية الأمريكي المقبل إذا ما انتصر الحزب الديموقراطي.

ويدل الدعم الكبير الذي حظي به قرار تقسيم العراق في مجلس الشيوخ، من الديموقراطيين ومن بعض أبرز رموز الجمهوريين مثل المرشح الرئاسي الجمهوري السناتور سام بروان باك عن ولاية كانساس الأمريكية، والسنانور جون ورنر عن ولاية فرجينيا، والسناتور كاي بايلي هاتشنسون عن ولاية تكساس، بأن المشروع يحظى بدعم كبير من النخبة الحاكمة الأمريكية، من اللوبي اليهودي

---

[١] جوزيف س.ناي(الابن).مفارقة القوة الامريكية.تعريب محمد توفيق البجيرمي.العبيكان.المملكة العربية السعودية.٢٠٠٣.ص٣٧-٤٩.

[٢] صلاح النصراوي.مصدر سابق.ص٥٥.

[٣] جوين دايار.مصدر سابق.ص١٩.

بالذات، ومن غيره، حسب خريطة التصويت الممتدة من أقصى ليبرالي الحزب الديموقراطي إلى أقصى محافظي الحزب الجمهوري، ومن المنظرين والمفكرين المحيطين بهم، ممن اتفقوا على تقسيم العراق، واختلفوا على كل شيء أخر، وبالأخص على ما إذا كان يفترض بالقوات الأمريكية أن تنسحب من العراق أم لا، وكيف، ومتى... وممن يتنافسون بقوة على منصب رئاسة الجمهورية، ولكن ممن يرون بالرغم من ذلك بأن العراق يجب أن يتفكك...

وتنص الخطة التي صاغها ليزلي جيلب خبير السياسة الخارجية في إدارة الرئيس جيمي كارتر، على وضع نظام فيدرالي حسبما يسمح الدستور العراقي، والحيلولة دون أن يتحول العراق إلى دولة تعمها الفوضى.

وتقضى الخطة بتقسيم العراق إلى كيانات كردية وشيعية وسنية مع حكومة فيدرالية في بغداد تتولى امن الحدود وعائدات النفط.

وتهدف الخطة إلى نزع فتيل العنف الطائفي بتقديم حصة من عائدات النفط إلى السنة ، بحسب السيناتور جوزيف بيدن مقدم المشروع.

كما تنص الخطة على زيادة المساعدات لإعادة الإعمار وتخفيف الديون، علاوة على إطلاق جهود دبلوماسية دولية لحشد دعم الدول الكبرى في العالم والدول المجاورة للعراق للحكومة الفيدرالية العراقية الجديدة[1].

ولابد من التاكيد هنا، إن هذا القرار سيكون له تأثير سلبي لأنه يكرس الأخطاء الأمريكية منذ احتلالها للعراق، وسيذكي التقسيم والانقسام الطائفي والعرقي، ويحول العراق إلى دويلات متحاربة، ويمهد الأوضاع لتفتيت دول المنطقة.

ويبدو أن الكونجرس قد نسى أن معظم مناطق العراق هي مناطق مختلطة تتمثل بنسيج اجتماعي متماسك "، الى جانب ان العراقيين لا يرغبون في تقسيم العراق ويؤكدون على وحدة أراضيه.

وحول دوافع الكونجرس الأمريكي لإصدار قرار التقسيم، يمكن القول هنا ، إن "قرار التقسيم جاء بسبب فشل تطبيق الاستراتيجية الأمريكية في العراق، وأن الصراعات السياسية بين الأمريكان جعلتهم يفكرون بطريقة غريبة.

فالساسة الأمريكيون يحاولون بمشروعهم هذا الحفاظ على استراتيجيتهم في العراق والحفاظ على ماء الوجه من خلال تمرير هذا المشروع بذريعة أن ذلك سيسهل خلق حالة من الاستقرار ومنح فرصة لانسحاب قواتهم من العراق.

وبعد كل ماتقدم يبقى التساؤل الاهم هل ان من حق الكونجرس أن يتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، و أن يتخذ قرارات تمس الأوضاع الداخلية في العراق أو غيره من دول العالم، فهذه مسألة تدخل في صميم السلطان الداخلي لكل دولة.

وعن مدى التزام الإدارة الأمريكية بهذا القرار، إن القرار ليس ملزما من الناحية القانونية لا للعراق ولا حتى للإدارة الأمريكية، ويجب على العالم كله أن يتضامن مع حق الشعب العراقي في وحدة أراضيه ،وان على الإدارة الأمريكية الالتزام بقواعد القانون الدولي التي تضمن السلامة الإقليمية لدول العالم.

وحول مستقبل العراق في ضوء هذه التطورات، نجد إن مستقبل العراق يتوقف على الشعب العراقي ذاته، والفصائل السياسية العراقية ومدى قدرتها على احتواء أزمات التفاصيل الصغيرة لأجل هدف واحد وهو الحفاظ على وحدة العراق السياسية.

وهناك من يرى ان القرار يمثل الرؤية المستقبلية الأمريكية للمنطقة العربية. وهذا ما يؤكد إن المطلوب التصدى بالجدية للرؤية الأمريكية وكل المخططات التدميرية التي يتم نسجها لتفتيت العالم

[1] اشرف محمد كشك. رؤية امريكية لتقسيم العراق. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٧٠. اكتوبر ٢٠٠٧. ص١٨٩- ١٩٢.

العربي. وبالتاكيد ان الحديث عن تقسيم العراق سيكون له نتائج وخيمة ليس على العراق وحسب وإنما على الأمن والاستقرار الإقليمي من جهة والسلم الدولي من جهة أخرى. وقال إن أمريكا لا يهمها من العراق الراهن إلا أن تخرج بدون عقدة الهزيمة أو انكسار الدولة العظمى حتى لا يلاحقها عار فيتنام.

في المقابل، فإن قرار الكونغرس (ذي الصِّبغة الديمقراطية) بالمُوافقة على تقسيم العراق، هو بمثابة تكريسٍ لرؤية اتِّجاه عريض من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين، الذين نادَوا منذ شهور طويلة بضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث فدراليات رئيسة، وفي مقدمة هؤلاء السياسيين، وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر وعدد من القياديين الديمقراطيين، وكان ولا يزال يقود الدعوة إلى تبنّي هذا الخيار، النائب الديمقراطي جوزيف بايدن.

جاء المشروع في صورة تعديل أجراه المجلس على قانون الميزانية، تقدم به السيناتور الديمقراطي جوزف بايدن، الذي يروج لفكرة تقسيم العراق منذ أكثر من عامين.

وقد كان الاعتقاد السائد أن فكرة بايدن لا تجد تأييداً كبيراً لها في العاصمة الأمريكية؛ ولكن نتيجة التصويت في مجلس الشيوخ، الذي يعد الأكثر تأثيراً في مجال السياسة الخارجية بين غرفتي الكونغرس، أظهرت أن مشروع التقسيم بات يحظى بتأييد ملموس في صفوف ممثلي الحزبين الامريكيين الرئيسين: الديمقراطي والجمهوري.

المشروع في صيغته الحالية غير ملزم لإدارة الرئيس بوش الابن، بمعنى أنه مجرد توصية من مجلس الشيوخ وليس تشريعاً يحمل قوة القانون. كما أن نص المشروع يشترط موافقة الدولة العراقية، وتعاون الأمم المتحدة ودول الجوار.

والطريف أن إدارة الرئيس بوش تقف بقوة ضد قرار مجلس الشيوخ وتهاجمه، وكذلك جيمس بيكر، أحد رموز الحزب الجمهوري الكبار، ووزير الخارجية الأسبق في عهد بوش الأب، وأحد قيادات "مجموعة دراسة العراق" Iraq Study Group التي كانت قد خرجت بتوصية التفاهم مع سوريا وإيران لترتيب الخروج الأمريكي من العراق.

وموقف الرئيس بوش يحمل مفارقة لأن إدارته هي التي أعادت تشكيل "العراق الجديد" على أسس طائفية وعرقية منذ المجلس الانتقالي للحاكم بول بريمر، والانتخابات والوزارة والبنى السياسية القائمة على المحاصصة الطائفية، والأهم، منذ الدستور الذي جعل الفيدرالية وحق تشكيل الأقاليم المستقلة ذاتياً عنواناً للعراق الجديد. فكل شيء فعلته إدارة بوش الابن في العراق، وفعلته إدارة أبيه، مثلاً مناطق حظر الطيرانً فوق العراق في التسعينيات، عندما كان السيد بيكر وزيراً للخارجية، يؤدي إلى هذه النتيجة المنطقية، ولكن الآن يتصرف بوش وبيكر وكأن هذا القدر من التقسيم أمراً لا يعجبهما!!

ولا يعني ذلك طبعاً أن اعتراضات جيمس بيكر وبوش على قرار مجلس الشيوخ هي اعتراضات شكلية فحسب. فقد أوضح بيكر بأن تقسيم العراق الآن سوف يصب في مصلحة إيران، ولسوف يثير حفيظة الدول المحيطة بالعراق من حلفاء الولايات المتحدة. وهذه محاذير حقيقية لا تستطيع واشنطن تجاهلها وهي تبذل الجهود لتشكيل "حلف المعتدلين" لمواجهة إيران وسوريا وحماس وحزب الله، وعلى أعتاب المؤتمر الدولي لتطبيع العلاقات العربية-الصهيونية بدون اتفاقية سلام، وهي تحشد التأييد العربي والإسلامي في مواجهة برنامج إيران النووي، وبينما قضية المحكمة الدولية في لبنان ومشروع التدخل الدولي في دارفور مطروحان على بساط البحث، لأن المرء لا يحتاج للكثير من الذكاء ليدرك بأن تقسيم العراق يعني تقسيم محيطه، أو إثارة الحروب الأهلية فيه على الأقل.كما أن كل النقاش حول العراق يجري أمريكياً على خلفية نقد أداء إدارة بوش، والبحث عن مخرج لفشلها، وهو الأمر الذي يحمل معنىً أمريكياً سلبياً، انتخابياً وسياسياً.

كما أن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تفقد السيطرة فجأة على العراق لإيران، ولا أن تستثير

تركيا وإيران حول الملف الكردي، ولا السعودية ودول الخليج حول احتمال تشكيل دولة شيعية في جنوب العراق، ولذلك تضع بعض الكوابح على اندفاع اللوبي الصهيوني والمحافظين الجدد وشوقهم لتحقيق هدف قديم هو تفكيك العراق، ولإثارة "الفوضى الهلاكة" في الوطن العربي بأي ثمن، ولو على حساب التوازن الإقليمي. ولكن الاتجاه العام، من قوننة الانتماء الطائفي والعرقي، يبقى مشروع تفكيك العراق، وبمشاركة بعض القوى نفسها التي تدين تفكيك العراق بأعلى صوت ممكن. ففي ظل حكم الانتداب، كانت بريطانيا أحياناً تقيد الهجرة اليهودية مؤقتاً إلى فلسطين استرضاءً للعرب، ضمن الإستراتيجية العامة لتسليم فلسطين لليهود.

المهم أن آلية تفكيك العراق قد انطلقت من عقالها منذ الدستور الفدرالي على يد إدارة بوش، والمسألة مسألة وقت بدون مشروع مقاومة حقيقي للتفكيك يتجاوز الطوائف إلى الوطن، وما يتم الحديث عنه رسمياً اليوم كقرار غير ملزم، في ظل مسعى الطامحين للرئاسة الأمريكية وللتجديد في مجلس الشيوخ لكسب الدعم اليهودي، سيصبح غداً أمراً واقعاً يدعونا "الواقعيون" للتعامل معه "بعقلانية" تماماً كما يدعوننا للتعاطي مع وجود "إسرائيل" بعقلانية![1].

ان اختلاف الرؤى الامريكية حول مستقبل العراق يبدو واضحا فالبعض يريده فدرالية مثل إدارة بوش حالياً، والأخر يريده كونفدرالية ضعيفة مثل جوزيف بايدن وحليفه الرئيس في هذا المشروع ليزلي غلب، الرئيس الفخري السابق لمجلس العلاقات الخارجية، وهو مركز أبحاث صهيوني بامتياز، والبعض، مثل الباحثين ليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، يطرحان منح "حق تقرير المصير" لكل من أقاليم العراق الثلاث "على اساس أن التقسيم أمر واقع حالياً، وأن البديل هو الحرب الأهلية"، ويبقى الخلاف هنا حول درجات التفكيك التي تقود الواحدة منها إلى الأخرى، وعن توقيت حدوثها، وليس حول ديناميكية التفكيك النابعة منها بأية حال.

وفي دراسة نُشرت حديثاً بعنوان "العراق.. التقسيم السَّلس"، لكل من ادوارد جوزيف ومايكل أوهانلون، عن مركز سابان التابع لمعهد بروكنغز، دافعت الدراسة عن خيار تقسيم العراق للخروج من ورطة الأمريكيين ومن متاهة الحرب الأهلية، وتناولت الدراسة السيناريوهات والإشكاليات المطروحة في سياق عملية التقسيم وتداعياتها، ما يؤكد أنّ القضية لم تعد فقط طرحاً نظرياً، بل أصبحت أحد السيناريوهات المفضّلة لدى تيار واسع من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين.

ومن المُلاحظات المهمّة التي يشير إليها الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان، أنّ من الأخطاء الإستراتيجية القاتلة التي وقعت بها الإدارة الأمريكية، التقليل من شأن اللاّعبين الآخرين في تحديد مستقبل العراق، في حين أنّ ما يجري في الواقع، يثبت بصورة واضحة وأكيدة، أنّ الإدارة الأمريكية ليست هي مَن يحدِّد اليوم مستقبل العراق[2].

فالعراق المحتل، يفتقد القوة المركزية، القوة القادرة على توحيد الأغلبية العراقية، بحيث تحول الجسم العراقي السياسي إلى شظايا من الأحزاب والجماعات المتصارعة على القوة والنفوذ. وحتى في المنطقة الكردية، ثمة شواهد عديدة على أن الاستقرار الآني هو استقرار كاذب.واي دولة، أو إقليم، في الجنوب، سيتحول إلى ساحة صراع بشعة بين القوى السياسية المختلفة، وكيان مماثل في الوسط، سينحدر إلى وضع لا يقل انقساما.

الخاتمة

[1] **المصدر نفسه.**

[2] **ستار جبار .الرؤية الامريكية لمشروع تقسيم العراق.مشروع تقسيم العراق والمصالح الداخلية والخارجية.الملف السياسي.العدد٣٣. مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠٨.ص٦- ٧.**

لقد شكل التدخل الامريكي في العراق منعطفا مهما في تاريخ العلاقات السياسية الاقليمية والدولية من حيث المدلول السياسي. وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية مباشرة بالمنطقة.

ان ظاهرة السلوك الامريكي مرتبطة بكون الولايات المتحدة دولة عظمى يختلف سلوكها عن بقية الدول ،خاصة في ظل نظام دولي جديد قيد التشكيل لم تسكن قواعده بشكل ثابت حتى الان.وفي اطار نظرية صعود وهبوط الدول العظمى.